الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

دور القروض الاستهلاكية في ترقية المنتوج الوطني (دراسة حالة)

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

في مسار: العلوم اقتصادية تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

- نجاة صباح

تحت إشراف الدكتور:

- مصيطفى عبد اللطيف

نوقشت و أجيزت أمام اللجنة المكونة من السادة :

أستاذ /دحو سليمان	استاذ مساعد (أ)	جامعة غار داية	رئيسا
الدكتور/ مصيطفى عبد اللطيف	استاذ محاضر	جامعة غار داية	مشرفا
أستاذ/ بن ساحة علي	استاذ مساعد (ب)	جامعة غار داية	مناقشا

السنة الجامعية: (2014–2015م)

الإهداء

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي بإتمام هذا البحث وعلى ما مننت به

علي من توفيق و سداد

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء التي أرضعتني الحنان و أعانتني بالصلاة و الدعاء

أغلى انسانة في هذا الوجود أمي الغالية حفضها الله

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة

بحكمة وصبر أبي حفظه الله

إلى أعز الناس على قلبي أخواتي واخواني

الى كل اصدقائي ومن ساعدني لاتمام هذا البحث

الى كل من امن بالله ربا وبالإسلام دينا

و بمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا و رسول

نجاة

كلمة شكر

الشكر لله العلي القدير الذي اعانني ووفقني للإتمام هذا البحث و انطلاقا من

من حديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

لا يسعني الا ان اتوجه بجزيل الشكر بكل احترام وتقدير "الدكتور مصيطفى عبد اللطيف"

على قبوله بالإشراف على هذا العمل ، فكان نعم المشرف

بنصائحه و وعمه المتواصل لتوجيه هذه الدراسة.

واشكر اساتذتي بجامعة غاردية و على راسهم "الدكتور غزيل محمد مولود"

والاستاذة " لعمور رميلة" والاستاذة "عجيلة حورية" على مساندتها .

كما اشكر كل من ساعدني من موظفي البنك الوطني الجزائري

والمديرية الولائية للتجارة ،واخص بالذكر السيد اولاد بوجمعة علي الذي ساعدني على

الرغم من انشغالاته الكثيرة .

واخيرا اتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب اوبعيد

ولو بالكلمة الطيبة .

صباح نجاة

الملخص:

تعد قروض الاستهلاك إحدى المحركات الرئيسية في زيادة تحريك السوق المحلي وذلك بتحقيق ربحية للبنوك وسد الحاجات للزبائن وزيادة في المبيعات.

استهدفت هذه الدراسة تحليل وتحديد أثر منح القروض الاستهلاكية على رفع من مستوى وترقية المنتوج المحلي من خلال منح تسهيلات للمقرضين لتخفيف العبء الذي يتحملونه.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة مكونة من 40 عينة، حيث توصلت الدراسة إلى أن لقروض الاستهلاك دور إيجابي في رفع المستوى المعيشي للأفراد لاقتنائهم حاجياتهم الضرورية دون انتظار دخلهم المستقبلي، كما أنه يساهم في زيادة الإنتاج المحلي.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان لقروض الاستهلاك دور ايجابي في تحسين المستوى المعيشي للافراد من خلال منحهم هذا القرض .

كلمات مفتاحية: قروض الاستهلاك، انتاج وطني، الأفراد

Resumé:

Les prêts à la consommation sont l'un des principaux moteurs de la tendance à l'accroissement du marché intérieur et la réalisation de la rentabilité des banques et de combler les besoins des clients ainsi que l'augmentation des ventes.

Cette étude visait à analyser et déterminer l'effet de l'octroi de prêts à la consommation pour augmenter le niveau du produit local et l'amélioré. Ceci est grâce à l'octroi de facilités pour les prêteurs et pour alléger leur fardeau.

Pour atteindre les objectifs de l'étude on a sélectionnés à partir d'un échantillon constitué de 40 échantillons, où l'étude a révélé que les prêts à la consommation ont un rôle positif dans l'amélioration du niveau de vie des personnes et pour fournir les biens nécessaires sans attendre leurs revenus de futurs, ainsi que de contribuer à l'augmentation de la production nationale.

Mots-clés:

Prêts à la consommation, la production nationale, les individus

قائمة المحتويات

الشكر والعرفان

الاهداء

ملخص

قائمة المحتويات

المقدمة

توطئة : ..... أ

الاشكالية: ..... ب

الفرضيات : ..... ب

مبررات اختيار الموضوع ..... ج

أهمية البحث : ..... ج

أهداف الدراسة: ..... ج

متغيرات البحث : ..... د

حدود الدراسة : ..... د

المنهج و الادوات المستخدمة في البحث: ..... د

صعوبات البحث : ..... هـ

هيكل الدراسة: ..... هـ

الفصل الاول : ادبيات حول قروض الاستهلاك

تمهيد :.....2.

المبحث الأول : القروض الاستهلاكية.....3

المطلب الأول : مفهوم قروض الاستهلاك.....3

المطلب الثاني : اساسيات حول تحديد قروض الاستهلاك.....12

المطلب الثالث :ترقية المنتوج الوطني وتحسين التنافسية 15

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....20

المطلب الاول : الدراسات السابقة.....15

المطلب الثاني : اوحه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 20

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي

المبحث الأول : الطريقة و أدوات الدراسة 25

المطلب الأول : التعريف مجتمع وعينة الدراسة 25

المطلب الثاني : أدوات الدراسة.....26

المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها.....28

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة.....29.

المطلب الثاني : تحليل نتائج محاور الاستبيان واختبار الفرضيات.....35

الخاتمة

المراجع

قائمة الجداول :

جدول رقم (1) يوضح الاستبيانات الموزعة والمسترجعة غير المسترجعة في الدراسة.....25

جدول رقم (2) يوضح مقياس ليكرت الخماسي 27

جدول رقم (3) : يوضح معاملات الثبات وصدق محاور الدراسة باستخدام طريقة كرو نباخ آلفا.....28

جدول رقم (4) يوضح خصائص عينة الدراسة.....28

جدول رقم (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة قروض الاستهلاك.....36

جدول رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة نحو مدى مساهمة منح قرض الاستهلاك في ترقية المنتوج الوطني.....38/

قائمة الاشكال

شكل رقم (1) السلسلة التسويقية.....7

شكل رقم (2) يوضح متغيرات الدراسة.....26

شكل رقم (3) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى).....31

شكل رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن.....32

شكل رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.....33

شكل رقم (6) يوضح توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي.....34

شكل رقم(7) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيرة الخبرة.....35

قائمة الملاحق

ملحق رقم :(1) استبيان في صورته النهائية 49

ملحق رقم (2) الاساتذة المحكمين للاستبيان 51

ملحق رقم (3) نتائج تحليل برنامج SPSS 20 52

مقدمة

مقدمة :

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد ، و امام تحديات جديدة في الاقتصاد الوطني ونموه ، بتحسين المنتجات الوطنية و تزايد المنافسة في السوق المحلي من خلال فتح فرص تمويلية جديدة تعمل على طلب المنتجات الاستهلاكية الوطنية الدائمة و التي غالبا ما تكون تكلفة حيازتها مرتفعة نسبيا و تفوق القدرة الشرائية للعائلات و امكانيتهم الادخارية ، كل هذا ادى بالمؤسسات الوطنية الى مواجهة صعوبة في بيع منتجاتها و لذلك رأت السلطات العمومية الى ضرورة ايجاد ميكانزمات اقتصادية ومالية جديدة تستند عليها لبيع منتجاتها .

لذا فان قرار العودة الى قروض الاستهلاك سيخفف من العبء الذي يتحمله المستهلك وهذا مرتبط بتخفيض سعر الفائدة ، بهدف تشجيع المنتوج الوطني وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وكذا المساهمة في تخفيض فاتورة الاستيراد و ستشرع المؤسسات المالية في منح هذه القروض لتمويل المنتجات الوطنية. وهذا بدراسة من طرف افواج العمل الفرعية المكلفة بحماية الانتاج الوطني وترقية المؤسسة حيث اقترح 10 عمليات تفصل إلى حوالي 54 إجراء أبرزها إعادة تأهيل المؤسسات وتطوير هياكل الدعم وتطوير تعميم الجهاز الوطني للنوعية وتخفيف الأعباء الجبائية وتكوين الموارد البشرية وترقية المنتوج الوطني. .

إشكالية البحث :

استنادا الى ما سبق عرضه تتجلى معالم اشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف ستساهم قروض الاستهلاك في ترقية الانتاج الوطني ؟.

و تنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

_ ما المقصود بقروض الاستهلاك ؟

_ فيما تتمثل أهم اجراءات او تسهيلات منح هذا النوع من القروض ؟

_ ما هي انعكاسات منح القروض الاستهلاكية على المنتجات الوطنية ؟

فرضيات البحث :

و لمعالجة إشكالية البحث و الاسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية :

توجد علاقة ايجابية بين تقديم قروض الاستهلاك للأفراد وترقية المنتوج المحلي .

الفرضيات الفرعية :

- قروض الاستهلاك هو منتج بنكي ، يمنح للأفراد بغرض اقتناء مواد استهلاكية .
- تمنح قروض الاستهلاك وفق شروط معينة ليساهم في رفع مستوى الانتاج المحلي .
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين قروض الاستهلاك و ترقية المنتوج الوطني.

مبررات اختيار الموضوع :

هناك عدة اسباب دفعتنا الى اختيار البحث في هذا الموضوع بالذات ، نلخصها فيما يلي :

- دخول هذا الموضوع في اطار تخصصنا .
- رغبتنا في التعرف اكثر على هذا النوع من القروض الذي يعتبر حديث النشأة في الجزائر وخاصة الاطلاع على المجالات التي يمنح من اجلها .
- المساهمة في دراسة مدى اهمية القروض الاستهلاك بالنسبة للأفراد.

– لفت الانتباه الى اهمية هّذا النوع من القروض .

– اهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات المصرفية ، و ما يمكن ان يقدمه من نتائج تخدم مصالحها و مصالح زبائنها و بالتالي السوق الوطني .

أهمية البحث :

_ تنبع اهمية الدراسة في كونها قد تعد من الدراسات الاولى التي تبحث في علاقة قروض الاستهلاك مع المنتوج الوطني ، حيث ان معظم الدراسات السابقة لم تهتم بهذا الجانب

_ تتمثل أهميتها في تحديد دور الائتمان الاستهلاكي والجهود المبذولة من قبل الحكومات في توفير دعائم الاستقرار الاقتصادي .

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال معالجتنا للموضوع ان نصل الى تحقيق عدة نقاط تتمثل فيمايلي :

– الاجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة .

– معرفة مدى مساهمة قروض الاستهلاك في تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

– معرفة العلاقة بين قروض الاستهلاك وزياد ة دعم القدرة الانتاجية المحلية .

– مدى مساهمة قروض الاستهلاك في رفع الاقتصاد الوطني الى ابتكار منتجات جديدة تسمح بالدخول الى اقتصاد السوق من خلال وضع خطط اقتصادية ومالية جديدة .

متغيرات البحث :

نظرا لان موضوع بحثنا يتمثل في دور قروض الاستهلاك في ترقية المنتوج الوطني وتحسين تنافسية السلع فان متغيري البحث هما كما يلي :

_ المتغير المستقل : يتمثل في قروض الاستهلاك .

_ المتغير التابع : يتمثل في ترقية المنتوج الوطني .

حدود الدراسة :

وبالنسبة لحدود الدراسة نوجزها كمايلي :

– **الحدود المكانية** : وتجلت في بنك الوطني الجزائري و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالإضافة الى المديرية الولائية للتجارة بولاية غارداية .

– **الحدود الزمانية** : لقد تمت هذه الدراسة في سنة 2015 ، بحيث ان الدراسة النظرية و التطبيقية تمت في نفس السنة .

– **حدود المصطلحات** : اهم المصطلحات الواردة في البحث : قروض الاستهلاك ، منتج وطني ، الافراد، تمويل استهلاكي .

المنهج و الادوات المستخدمة في البحث :

من اجل معالجة مختلف جوانب الموضوع ، قمنا باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي كونه الأنسب لمختف الدراسات الانسانية و الاجتماعية ، وبالنسبة للأدوات المستعملة في البحث فتتمثل فيما يلي :

_ **المسح المكتبي** : و ذلك بالاعتماد على عدة مراجع باللغة العربية تمثلت في الكتب المتخصصة ، رسائل ماستر ،والملتقيات العلمية والانترنت .

_ **مقابلات شخصية** : وهذا مع موظفي المصارف .

_ **أدوات احصائية** : وذلك بالاستعانة ببرمجيات في الميدان لتحليل الإجابات الواردة في الاستقصاء ، كاستخدام برنامج SPSS 20، بالإضافة الى برنامج EXCEL بالنسبة الى الدراسة الاحصائية.

صعوبات البحث :

_ بما ان القروض لم تطبق بعد و هذا ارتبط بتأخير السلطات العمومية لإعادة اطلاق قروض الاستهلاك على الرغم من خدمتها للاقتصاد الوطني والمنتوج المحلي بسب تراجع سعر البترول مما ادى الى عدم تجاوب الموظفين في هذا المجال لمساعدتنا في جمع المعلومات اللازمة لإثراء الموضوع اكثر.

_ قلة المراجع المتخصصة بموضوع البحث .

هيكل البحث :

بغية الالمام بجميع جوانب الموضوع ، سنقوم بتقسيم الدراسة الى مقدمة وبعدها فصلين ،الفصل الاول يمثل الجانب والنظري ، والفصل الثاني عبارة عن الجانب التطبيقي من الدراسة ، والذي يعتبر كانعكاس للجانب النظري ،وفي الاخير خاتمة تضمنت النتائج المتوصل اليها وبعض التوصيات ، وقد تضمنت الفصول مايلي :

_ الفصل الاول :الذي سوف نستعرض فيه الاطار النظري ، حيث تناول المبحث الاول الادبيات النظرية ويقسم الى ثلاث مطالب الاول ماهية القروض الاستهلاكية و الثاني اساسيات حول تحديد قروض الاستهلاك والثالث ترقية المنتوج الوطني وتحسين التنافسية .اما المبحث الثاني فهو يتحدث عن الدراسات السابقة وقسم الى مطلبين ،الاول دراسات سابقة ،اما الثاني اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

_ الفصل الثاني : فقد تمحور حول الدراسة التطبيقية من هذه المذكرة من خلال مبحثين الاول طرق وادوات الدراسة والثاني تحليل النتائج ومناقشتها .

الفصل الأول:

أدبيات حول قروض الإستهلاك

تمهيد :

ان الجزائر كغيرها من بلدان العالم انتهجت سياسة القروض الاستهلاكية لرفع من المستوى المعيشي للأفراد ، فقروض الاستهلاك تعد احد الانشطة الحديثة في البنوك الجزائرية فهي تمنح لغرض استهلاكي معين تقدم للأفراد والعائلات قصد مواجهة احتياجاتهم ، بحيث بدأت العمل به ابتداء من 1999/01/01 بقواعد مختلفة عن الدول الاخرى ، و انطلق عمليا في جوان سنة 1999 وتم منعه وفق المادة 75 من القانون التكميلي 2009 ، الى ان العودة اليه سوف يبدا العمل به سنة 2015 وبناءا على ما سبق ستتمحور دراسة هذا الفصل على المباحث التالية :

المبحث الاول : القروض الاستهلاكية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول : القروض الاستهلاكية

ان الجزائر انتهجت هذا النوع من القروض الجديدة في تقديمها لصالح العمال مما يسمح لهم باقتناء سلع استهلاكية دائمة و المنتجة جزئيا او كليا بالجزائر ، كما تقدم البنوك عدة تسهيلات للأفراد لتشجيع هذا النوع من القروض و توسيع انتشاره.

المطلب الأول : مفهوم قروض الاستهلاك .

الفرع الاول :لمحة تاريخية حول القروض الاستهلاكية

ان عملية إ قراض الاشخاص كانت معروفة من القدم ، بل كانت من اهم النشاطات الاقتصادية آنذاك ويتجلى هذا واضحا في الاقتصاد الحديث ، فيما عرف بقانون " حامو رابي " 1970 ق.م ، بحيث جعل للقروض قانونا و ذلك من خلا ل تكريس بنود كثيرة لتنظيم التراع بين الدائن والمدين كما يعالج كل مظاهر تكوين القرض ، لكن فيما بعد تقلص استعمالها لعدة اسباب واستمر ذلك الى غاية القرن التاسع عشر اين عرف تطورها الجديد بسب التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية .

ان التطور الذي عرفته المجتمعات المصنعة بعد الحربين العالمتين الاولى والثانية في سنوات الخمسينيات و الستينات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة الامريكية ، ادت الى ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد ومنه زيادة حاجياتهم الشخصية المنزلية والتجهيزية ، مما ادى الى تطور تقنيات جديدة للتمويل كالقروض الاستهلاكية وتزامن هذا التطور مع رفع الخطر الذي كانت قد فرضته السلطات على القروض مقابل فائدة في البلدان الغربية مما فتح عصرا جديدا لهذه القروض .

ويجدر الاشارة ان عملية القروض الاستهلاكية كانت تقوم بها المؤسسات العمومية اذ تمنح للعمال الذين يعملون في مؤسساتها فرصة اقتناء منتجات الكترونية بالتقسيط و لتوسيع وتطوير هذه العمليات قامت البنوك الجزائرية بالتدخل ووضع تنظيمات لمساعدة الافراد على اقتناء المنتجات للأصناف التالية : الاجهزة الإلكترومنزلية والاثاث والسيارات....الخ.

الفرع الثاني : تعريف قروض الاستهلاك

هناك عدة تعاريف لهذه لقروض و سوف نذكر منها :

هي من بين القروض الموجهة للأفراد للرفع من القدرة الشرائية لهم ، و تعرف كمايلي : " قروض تستخدم للحصول على سلع و الاستهلاك الشخصي ، او لدفع مصروفات من جهة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل او تصفية لبعض ممتلكاته ، وتقدم ضمانات لها مثل : تحويل الموظف لمراقبة على البنك ، ضمان شخصي اخر ، اوراق مالية ، رهن عقاري[1].

وتعرف : " القروض الاستهلاكية هي قروض تمنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع استهلاك شخصي او لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور المقترض سدادها من دخله الحالي ومن امثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها البنوك التجارية لموظفي الحكومة و القطاع العام [2] .

ونستطيع تعريفه على انه : " وهي في الغالب تمنح لفئات الموظفين بهدف تمويل شراء سلع الاستهلاك الدائم ، كالسيارات و الثلاجات و اعادة تحسين المباني ، وتزداد هذه القروض في فترة الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب على هذه السلع دون ان يحدث ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار[3].

و يقصد ايضا بقروض الاستهلاك :" تلك القروض التي القروض التي تقدم للأفراد بغرض تمويل شراء السيارات او الثلاجات او غيرها من السلع المعمرة او لإدخال تحسينات على مساكنهم وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية[4]

[1] - عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة وعملياتها واداراتها ، دار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2000، ص 114 .
[2] - محمد سعيد وانور السلطان ، ادارة البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005، ص 406.
[3] - هيل عجمي ورمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009، ص 133.
[4] - عبد الغفار حنفي و عبد السلام ابو قحف ، ادارة البنوك و تطبيقاتها ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الاولى ن الاسكندرية ، 1996، ص 215 .

المطلب الثاني : اساسيات حول تحديد قروض الاستهلاك

الفرع الاول : انواع واهداف قروض الاستهلاك

اولا : الانواع :

قد تلجا العديد من العائلات الى استخدام الائتمان الاستهلاكي عند شرائها السلع المعمرة والباهظة الثمن ، مثلما في ذلك السيارات والاجهزة المنزلية الاخرى ، وقد يلجا الاخرين الى استخدام الائتمان الاستهلاكي بسهولة اكبر عند شرائهم لتشكيلة واسعة من الكماليات ، الخدمات ، وامور اخرى يرغبون بالحصول عليها ، ويمكن ان يقسم هذا الائتمان الى ما يلي :[1]

– **ائتمان التجزئة** (**Retail Creit**) : وهو ذلك النوع الذي يمكن للمستهلك استخدامه عند شراء السلع والخدمات تامة الصنع بشكل مباشر من البائع باستخدام الائتمان من خلال :

– **الائتمان الدوار او المتجدد** (**Revolving Crédit**) : الذي يطلق عليه ايضا الائتمان المفتوح النهاية (Open- end crédit) والائتمان ذو الخيارات المشروطة (Option – teams Crédit) والذي يتضمن ترتيب ائتماني يسمح للمستهلك بشراء تشكيلة من الفقرات لغاية حد اقصى متفق عليه مسبقا . وفي هذا النوع من الائتمان يمكن استخدام البطاقات الائتمانية (Crédit card) ، والتي يتم اصدارها عموما من قبل البائع لكسب الزبائن شريطة استخدامها للشراء من البائع فقط ، ويتم استنادا لذلك ارسال كشف شهري الى الزبون يبين تفاصيل مشترياته والمبالغ المستحقة عليه .

– **ائتمان التجزئة المقسط** (**Retail Installment Crédit**) : يتضمن هذا النوع شراء كمية كبيرة من فقرة معينة عن طريق تسديد قسمتها بأقساط منتظمة و ثابتة عبر مدة زمنية طويلة و متفق عليها ، ويطلق على هذا النوع من الائتمان تسمية الائتمان مغلق النهاية (Closed-end Crédit).

– **الائتمان الخدمي** (**Service Credit**) : ينجم هذا الائتمان عن الحصول على الخدمات التي يوافق مقدمها على الانتظار لمدة من الزمن ليتم دفع قيمة الخدمات من قبل الزبائن .و من امثلة هذه الخدمات : الاطباء ، اطباء

[1] - عدنان تايه النعيمي ، ادارة الائتمان (منظور شمولي) ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ص24

الاسنان ، السماسرة ، ومجهزي الخدمات ، ويتم بالغلب ارسال الفاتورة او الاسعار بعد تقديم الخدمة . وفي هذا النوع من الائتمان لا يوجد عقد رسمي ، كما ان على المستفيد من الخدمة دفع كامل القيمة عند استلام الاشعار .

– **الائتمان النقدي** (**Cash Credit**) : وهو النوع الثاني من انواع الائتمان الاستهلاكي ، ويتم بموجب هذا النوع حصول المقترض على الاموال من المقرض استنادا لاتفاق مبادلة يتم اعادة الاموال المقترضة لاحقا ، اي ضمن توقيتات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ، اضافة الى الفوائد المترتبة ، وقد يتم استخدام هذه الاموال لأغراض متعددة مثل : الحالات ، الزواج ، الطوارئ ، والمشتريات الضرورية ، ومن اشكال هذا النوع ما يلي :

– **القروض المقسطة** (**Installment loans**) : وهي القروض التي تتضمن سلسلة ثابتة من الدفعات يقوم بها المقترض لإعادة تسديد الاموال المقترضة خلال مدة زمنية محددة مستقبلا ، ويترتب على المقترض ان يقدم الدليل على دخله والضمانة المالية التي تجعل المقرض يشعر بالثقة والاطمئنان على الدفعات المستقبلية ستكون مؤكدة .

– **القروض ذات الدفعة الواحدة** (**Single Payment loans**) : هي بالعموم تكون قروض قصيرة الاجل ، عندما يتم تقديم الاموال لمدة سنة واحدة او اقل مع ذلك مع اتفاق ينص على ان الاموال سيتم اعادتها بدفعة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها.

– **بطاقات الائتمان ذات الغرض العام** (**General Purpose Credit Cards**): و تمثل هذه البطاقات اتفاقات للائتمان الدوار او المتجدد عندما يقوم المقترض بدفع قيمة مشترياته باستخدام بطاقة الائتمان بدلا من استخدام النقد ، وبالعادة تكون هذه البطاقات مقبولة من قبل كثير من البائعين (Veendors) . ويستلم المقترض كشف شهري مفصل يظهر فيه مشترياته و النقد المدفوع مسبقا . ويستطيع حامل البطاقة عادة ان يدفع كامل المبلغ كل شهر دون اي تبعات مالية اضافية ، او تسديد دفعات بالحد الادنى ، مما يترتب عليه دفع التبعات المالية لاحقا المضافة على الحساب .

– **الائتمان العقاري** (**Real Estate Credit**) : وهو الصنف الثالث من الائتمان الاستهلاكي ، وهو الائتمان الذي يتضمن الاموال التي يتم تقديمها للمقترض يتم استخدامها في الملكية العقارية ،التي تكون ضمانة للقرض ، وقد تستخدم هذه الاموال بشراء و تحسين العقار او لأي غرض اخر ، وتسمح القوانين الضريبية بخصم فوائد هذا النوع من الائتمان من الدخل الخاضع للضريبة .

كما ذكرنا في اعلاه انواع القروض الاستهلاكية انها الائتمان المستخدم من قبل الافراد والمنشأت الاعمال ضمن القطاع الخاص و الشكل التالي يبين سلسلة الخطوات المختلفة في عملية الانتاج السلعة وتوزيعها لحين شرائها من قبل المستفيد (المستهلك) النهائي :[1]

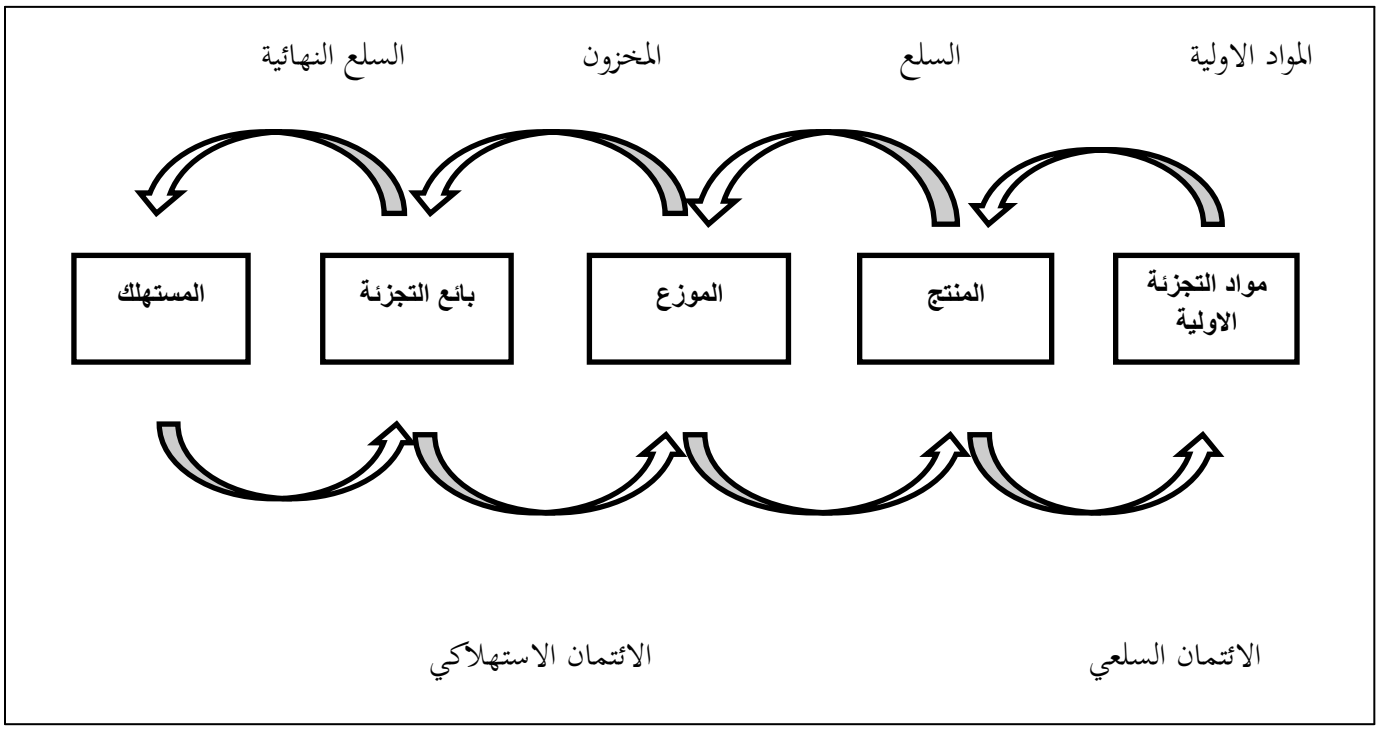

شكل رقم (1-1) السلسلة التسويقية

يظهر من الشكل بان الائتمان الاستهلاكي هو النهاية المستهدفة للسلسلة التسويقية ، ويتم استخدام الائتمان كواسطة لتبادل السلع والخدمات تامة الصنع من قبل المستخدم النهائي . فالمستهلك على سبيل المثال ، عندما يقوم بشراء سيارة فانه يقوم بتوقيع اتفاقية تبين طريقة التسديد ومدته في المستقبل.

ثانيا : الاهداف الاساسية لقروض الاستهلاك

ان الهدف الاساسي و الرئيسي من وضع نظام قروض الاستهلاك و الذي حددته الثلاثية (رئاسة الحكومة ، ارباب العمل ، نقابة العمال) ، هو حماية القدرة الشرائية للعمال ورفعها وكذلك المساعدة في تسويق المنتوج الوطني من السلع الاستهلاكية الدائمة كما يرمي هذا النظام كذلك الى تحقيق اهداف اخرى وهي : .[1]

[1]- عدنان تايه النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

1- المساهمة في وضع ميكانزيمات اقتصادية ومالية جديدة تسمح بالدخول الامثل في اقتصاد السوق ، متجنبين في ذلك الاثار السلبية على القدرات المستهلك الشرائية .

2- اعادة تنشيط المؤسسة الجزائرية (الانتاجية ، التوزيعية) بتشجيع الاقبال على سلعها ، والهدف من ذلك تنميتها و استرجاعها لتوازنها الكبرى (المالية ، التشغيلية)

3- تدعيم الوسائل التي وضعتها الحكومة في اطار السياسة الاجتماعية للعمال التي ترمي الى حماية قدرتهم الشرائية و تحسين مستواهم الاجتماعي

4- المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي واعطائه ف فرص استقطاب اكبر عدد ممكن من العملاء .

5- كما تهدف ايضا الى تحسين الاقتصاد الجزائري من الناحية البنكية .

الفرع الثاني: دور قروض الاستهلاك في الاقتصاد

اولا: التمويل الاستهلاكي : هو الاقراض الممنوح للأفراد و يشمل ذلك ما يلي: [2]

- القرض الذي يقدم لشخص طبيعي لأغراض غير مرتبطة بالأعمال التجارية، أي خارج مجال النشاط التجاري أو المهني الرئيس للمقترض. ويشمل بوجه عام القروض الشخصية، وتسهيلات السحب على المكشوف، وقروض تمويل شراء السيارات، وقروض مدفوعات بطاقات الائتمان، والتأجير التمويلي، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
- القرض الممنوح لتمويل شراء سلعٍ وخدمات بغرض الترفيه، أو الاستهلاك أو أية متطلبات أخرى للأفراد كما ورد أعلاه: وعلى سبيل المثال شراء أثاث، أو مواد منزلية أخرى، أو لتغطية مصاريف إجازة، أو التعليم.
- رغم استثناء قروض الرهن العقاري، إلا أن الإقراض الاستهلاكي يشمل تمويل ترميم العقارات

[1] - زياد رمضان ، محفوظ جودة ، ادارة البنوك (الاتجاهات المعاصرة) ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2006- ص 124

[2] - / ar.wikipedia.org/wiki

ثانيا : محددات الاستهلاك الاقتصادية:

يتأثر الاستهلاك بالعوامل الاقتصادية قبل اي عوامل اخرى وأهم هذه العوامل [1]:

1 – مستوى الدخل: يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك. فيتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن يخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للادخار

أي يتحدد استهلاك الفرد أو العائلة بالدخل الدائم وليس الدخل الحالي وكل ما يحصل في الفترة القصيرة لا يعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

2– المستوى العام للأسعار: يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديدًا سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخول بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

3– سعر الفائدة: إن المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائدًا للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع

[1] _ علي كنعان ،الاستهلاك والتنمية ،جمعية العلوم الاقتصادية ، بدون طبعة ،سوريا، بدون سنة .ص 52

سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات ، وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعًا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

4- تشكيلة السلع والخدمات: يتصرف المستهلك بدخله استنادًا لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا ازداد الدخل ولم يجد المستهلك عرضًا وفيرًا من السلع والخدمات بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعًا لاستهلاك جديدة

ثالثا : مزايا وعيوب قروض الاستهلاك

1- المزايا:

بصرف النظر عن محدودية عرض برنامج الائتمان ، فان هناك عدد من المزايا يمكن ان يوفرها عرض الائتمان ، لكل من تاجر التجزئة / مقدم الخدمة عند عرضهم لخيارات الشراء ، ومن هذه المزايا مايلي : [1]

1- زيادة حجم المبيعات : وهي الميزة الاكثر اهمية حيث ان عرض الائتمان يوفر فرصة لزيادة المبيعات و بالتالي زيادة الايرادات .

2- بيع منتجات ذات نوعية جيدة : ان الزبائن مستخدمي ائتمان التجزئة يميلون الى انفاق اكبر مقابل شراء منتجات ذات نوعية بشكل عام مقارنة بالزبائن الذين يشترون على الاساس النقدي ، و المنتجات ذات النوعية الجيدة تؤدي الى عوائد اقل وتزيد من رضى الزبون .

[1]- عدنان تايه النعيمي ، مرجع سبق ذكره ،ص 116

3- مواجهة المنافسة : ان خيارات ائتمان التجزئة تساعد المنشاة على مواجهة ما يعرضه المنافسين و تجذب الزبائن الذين يفضلون استخدام الائتمان .

4 - تقوية ارتباط الزبون : بغض تجار التجزئة يعتقدون بان عرض البرامج الائتمانية يقدم الفرصة لتقوية ولاء الزبون وزيادة اواصر العلاقة معه .

2- السلبيات :

هناك عدد من المشاكل و التحديات التي يمكن ان تنجم من جراء عرض تجار التجزئة للبرامج الائتمانية ، ومن هذه المشاكل و التحديات مايلي :

1- زيادة الكلف التشغيلية : الكلف التشغيلية سوف تزداد جراء ظهور الحاجة الى ترويج الائتمان ، التحري عن طلبات الائتمان ، ادارة الحسابات المستحقة .

2- زيادة الحاجة الى المستلزمات المادية ، حيث ان منح الائتمان سوف يتطلب اجهزة و معدات اضافية ، مساحة مكانية اضافية ، افراد مؤهلين ومدربين للقيام بعمليات الائتمان .

3 - حدوث مشاكل في عمليات التحصيل ، حيث ان زيادة الائتمان الممنوح سوف يؤدي الى فشل بعض الزبائن في تسديد مديونيتهم مما يتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية لاجبارهم على الدفع .

4- اقتراض اموال اضافية ، حيث قد يلجا تاجر التجزئة الى اقتراض اموال اضافية لدفع التزاماته التجارية ، اذا كان الاطار الزمني لتسديدات الزبون لا تقابل اجال دفع المخزون .

5- التاثير السلبي على العلاقة مع الزبون ، حيث ان عدم الاتفاق على نشاط الائتمان يمكن ان يؤثر بشكل سلبي على العلاقة مع الزبون وعلى صورة تاجر التجزئة في المجتمع .

المطلب الثالث :ترقية المنتوج الوطني وتحسين التنافسية .

الفرع الاول : نمو الطلب المحلي وآثاره على تنمية القدرات الإنتاجية

إن كثافة الواردات التي تنطوي عليها المكونات الثلاثة للطلب المحلي (أي الاستهلاك الأسري، والإنفاق الحكومي، والاستثمار) تتفاوت تفاوتاً واسعاً. فالواردات ترتبط ارتباطاً قوياً، في المتوسط، بالاستثمار والإنتاج الموجَّه نحو التصدير، ولكنها تنزع لأن تكون أقل ارتباطاً بالاستهلاك)خصوصاً الاستهلاك الأسري ضمن شرائح السكان الأدنى دخلاً(وبالإنفاق العام. ومع ذلك، فإنه إذا لم تُحسَّن مستويات القدرة الإنتاجية المحلية وفقاً لنمط الطلب المتغيِّر في اقتصاد يسير على طريق النمو، فإن الزيادة [1]

في الإنفاق على الاستهلاك المحلي تنزع إلى زيادة الواردات. ومن أجل الحل مقترناً بتراجع نمو الصادرات، من الضروري تعزيز الاستثمار المحلي وديناميكيات الابتكار لإحداث التغييرات المناسبة في التكوين القطاعي للإنتاج المحلي.

أما الجهود الرامية إلى توجيه الإنتاج المحلي لكي يستجيب لتغير مستوى وتكوين الطلب المحلي فتكون أسهل في تلك البلدان التي كانت في الماضي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من المنتجات المصنَّعة إلى البلدان المتقدمة، ذلك لأن بإمكانها البناء على قدرتها الإنتاجية الكبيرة القائمة وخبرتها في الأنشطة التصنيعية. إلاّ أن الأمر يكون أكثر صعوبة إذا كانت هذه الأنشطة موجَّهة أساساً نحو إنتاج سلع متطورة لبيعها للمستهلكين الميسوري الحال في البلدان المتقدمة، وهو ما لا يمكن إلا للقِلّة من المستهلكين المحليين أن تتحمل تكاليفه. ثم إن التحول السريع عن استراتيجية نمو تقوده الصادرات إلى استراتيجية تشدد تشديداً أكبر على توسيع الطلب المحلي لدفع عجلة النمو سيكون أكثر صعوبة في تلك البلدان التي ما برحت تعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية. ومن جهة ثانية، وبينما يظل على البلدان النامية أن تسعى لتطوير تكنولوجيات جديدة أو تطويعها وفقاً لاحتياجاتها المحددة، فإن إحدى المزايا التي يتمتع بها المنتجون في الاقتصادات النامية والانتقالية التي تركز على الأسواق المحلية أكثر مما تركز على الأسواق العالمية، هي أن التخلف عن اللحاق بالركب التكنولوجي لا يشكل عاملاً معوقاً لهم. . دون حدوث تدهور في الميزان التجاري نتيجة لتسارع النمو وتغير تكوين نمو الطلب المحلي.

[1] - -http://www.blog.saeeed.com/2011/06/protection-emprunteur-taux-interet

الفرع الثاني : مجال استخدام قروض الاستهلاك

قدر خبراء الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنتدى رؤساء المؤسسات الانعكاسات المالية وإجمالي الوظائف الناتجة عن عودة القروض الاستهلاكية على السلع والخدمات المنتجة محليا بالجزائر بحوالي 3 مليارات دولار بشكل مباشر وغير مباشر وحوالي مليون وظيفة .

واعتمدت تقديرات الخبراء على الأرقام الرسمية للتجارة الخارجية وحجم واردات المواد الاستهلاكية المستوردة من الخارج وعلى رأسها المنتجات الكهرو منزلية التي بلغت فاتورة وارداتها السنوية ما يعادل 1 مليار دولار ونفس المبلغ للمواد الغذائية المصنعة والمشروبات والعصائر، بالإضافة إلى 1.2 مليار دولار من قطع الغيار وبعض الخردوات والمواد البلاستكية المحولة والمنسوجات.[1]

وتسمح عودة القروض الاستهلاكية على السلع المحلية بإعادة توجيه الاستفادة من الطلب الداخلي والحد من الواردات، فضلا عن تعزيز الوظائف محليا وخاصة بعد إعلان الحكومة عن برنامج مستعجل لإنجاز مليوني وحدة سكنية منها 300 ألف تمولها البنوك.

وتسمح مركزية المخاطر بمراقبة مستوى استدانة الأسر قبل الموافقة على قروض جديدة، حيث تعتبر مركزية المخاطر بمثابة بنك معلومات موثقة ودقيقة عن زبائن البنوك العاملة في الساحة يتم اللجوء إليها بطريقة آلية قبل الموافقة على منح أي قرض للأفراد والأسر، وفي المقابل تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحويل المعطيات المالية المتعلقة بزبائنها إلى مركزية المخاطر لوضعها تحت تصرف البنوك المرخصة للعمل في الجزائر بشكل يضمن لها الحصول على معطيات دقيقة بخصوص وضعية الاستدانة والقدرة على السداد للأسر والأفراد.

[1] - https://fbcdn-sphotos-g-a.akamaihd.net/hphotos-ak-xtf1/v/t1.

الفرع الثالث: تنظيم الائتمان الاستهلاكي :

ان الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة ، وهذه الرقابة تتطلب حد ادنى من المبلغ الذي يجب ان يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد . فرفع المبلغ الذي يجب دفعه (المقدمة) يؤدي الى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد و زيادة قيمة الاقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض ، وطبقة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية بهدف الحد من طلب على السلع الاستراتيجية ، اما ابراز الاجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقسيط هي : [1]

أ- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي الى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية .

ب- تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية : فعندما يلجا البنك المركزي الى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فان ظلك يؤدي الى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية .

[1]- هيل عجمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 271.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

ان الجهود المبذولة من طرف الباحثين في مختلف العلوم تزيد من المستوى العلمي والعملي ولهذا سنعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذا الموضوع .

المطلب الاول : الدراسات السابقة .

اولا : اثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر .[1]

عطاالله ياسين ، اثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري وكالة غار داية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك بجامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2011

والذي عالج الاشكالية التالية : ما مدى تأثير الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر ؟

الاهداف :

– هو محاولة الوصول الى التعرف على التطورات الحاصلة على الجهاز المصرفي الجزائري من خلال الخوض في مراحل تطور هذا الجهاز .

– التعرف على مفهوم البنوك الاسلامية خصائصها ومميزاتها ،اضافة الى التعرف على أساليب تمويلها .

– التطرق لمفاهيم القروض المصرفية عموما والقروض الاستهلاكية بصفة خاصة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية .

– عرض اثار مخلفات الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر

[1]- عطاالله ياسين ، ، اثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، كلية علوم اقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، ورقلة ، 2011.

الملخص :

يعتبر ظهور حركة البنوك الاسلامية في الربع الاخير من القرن العشرين و انتشارها في العالم الاسلامي بحيث انها تعتبر بنوك تجارية تعمل على قبول الودائع و هذا باختلاف الطرق التمويلية للبنوك الاسلامية فهي تقوم على مبدأ جمع الاموال في شكل ودائع من جهة ومنح القروض من جهة اخرى

فالإصلاحات التمهيدية للاقتصاد الجزائري ساعدت على اعادة هيكلته من خلال القوانين التي لعبت دورا كبيرا في خروجه من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر ناتج عن دخول الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق.

وعلى اثر هذه الدراسة توصل الباحث الى اهم النتائج :

- ساعدت الاصلاحات التمهيدية للاقتصاد الجزائري على اعادة هيكلة ،

- لعبت القوانين الاصلاحية للجهاز المصرفي الجزائري دورا كبيرا في خروجه من الاقتصاد الموجه من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر

- ظهور بنوك اجنبية في الجزائر ، ناتج عن دخول الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق.

- تعتبر البنوك الاسلامية بنوك تجارية ،تعمل على قبول الودائع ومنح القروض .

ثانيا : الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات واثره على البنوك التجارية .[1]

مراح سليم بعنوان الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات واثره على البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية في بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة ورقلة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك بجامعة ورقلة سنة 2011 ،

[1]- مراح سليم ، الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات و اثره على البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، كلية علوم اقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، ورقلة ، 2011.

والذي عالج الاشكالية التالية : ماهي الاسباب التي ادت الى الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات ، والى اي مدى اثر هذا القرار على البنوك التجارية؟

الاهداف:

- التعريف اكثر بالقروض العامة وخاصة القروض الاستهلاكية و ايضا على الاسباب الرئيسية التي تمت عليها الغائها من طرف الحكومة والاثر الذي خلفه هذا القرار على القطاع المصرفي.

الملخص :

تم توقيف القروض الاستهلاكية في الجزائر في قانون المالية التكميلي 2009 ، بحيث نصت المادة 75 منه على ان يمنع على البنوك تقديم قروض للأفراد ما عدا القروض العقارية فهي تعتبر غير معنية في الالغاء ، وبصيغة اخحرى فان الغاء القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات معنية به كل البنوك العاملة سواء في القطاع العام او الخاص منها .

بحيث يهدف قانون المالية التكميلي 2009 الى اعادة توجيه البنوك الى القطاع العقاري من جديد و فرض كل امكاناتها في الاسواق الاسكان بحيث ان هذا الأخير يعتبر الرقم الاول ضمن مشاكل الجزائر و اولوياتها . بحيث بررت هذه الخطوة ايضا ,. يقدر مبلغ القروض الاستهلاكية بما يعادل 100 مليار دج اي ما يقارب 1.5 مليار دولار.

النتائج :

وعلى اثر هذه الدراسة توصل الباحث الى النتائج التالية :

- ان القروض الاستهلاكية جاءت لانعاش المؤسسات الانتاجية الجزائرية عند تبنيها اقتصاد السوق وهذا لتعزيز القدرة التمويلية للأفراد لاقتناء السلع المنتجة كليا جزئيا في الجزائر ، وتحسين المستوى المعيشي لهم .

- القروض الاستهلاكية جاءت لانعاش المؤسسات الانتاجية الجزائرية من خلال زيادة الطلب على منتجاتها ، وجذب المستثمرين الاجانب لأقامت مشاريعهم في الداخل هذا ما يخلق المنافسة بين المؤسسات و تحسين من جودة السلع المنتجة .

- و التشريع المعتمد من طرف الدولة فيما يخص القروض الاستهلاكية ادى الى زيادة في قيمة الواردات الجزائرية ، مما جعل الميزان التجاري يبلغ مستوى الخط الاحمر وهذا ما ادى بالدولة الى اتخاذ الاجراءات للحد من الارتفاع المفرط لفاتورة الاستيراد وحمل المتعاملين على الاستثمار في الجزائر يدل الاكتفاء بإغراق السوق الوطنية بالسلع الاجنبية ، و المساهمة في خلق مناصب شغل باعتبار هذا الهدف يعد الانشغال و التحدي الاول بالنسبة للحكومة .

- القروض الاستهلاكية جعلت العائلة الجزائرية مهددة في توازنها المالي بسبب ارتفاع معدلات الاستدانة مما اثر كثيرا على القدرة الشرائية للمواطن رغم الاجراءات المستخدمة للرفع منها كالزيادة في الجور ، وهذا من يبين الاسباب التي ادت بالدولة من الغاء هذه القروض لحماية العائلة الجزائرية من الاستدانة المفرطة

- من خلال دراسته لهذا الموضوع من جانبه التطبيقي تبين ان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لوكالة ورقلة كانت تستفيد كثيرا من جراء منحها القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات و هذا بحصولها على ايرادات معتبرة ، ومنه فان قرار الغاء هذه القروض اثر بشكل كبير على نشاط البنك و هذا ما الزم عليه تغيير من سياسته و محاولة تعويض هذه القروض بمنتجات مالية اخرى ، وكاستنتاج عام فان القروض الاستهلاكية قد خرجت عن شرطها الاساسي المعمول به وهو ان تكون المنتجات التي تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتمويلها يجب ان تكون منتجة كليا او جزئيا في الجزائر.

ثالثا : دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي[1]

محمد نجيب غزالي خياط ، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي: دراسة اقتصادية قياسية ،كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية .2005.

والذي عالج الاشكالية التالية : ما العلاقة بين الطلب على القروض التي يحصل عليها المستهلكين والعوامل المؤثرة فيها ؟

الأهداف : هدفت الى ما يلي :

1- التعرف على تطور التمويل الاستهلاكي في المملكة.

2- تقدير دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي

[1] محمد نجيب الغزالي خياط ، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي ، دراسة اقتصادية قياسية ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية ، 2005 .

الملخص:

يتميز تمويل النفقات الاستهلاكية (تمويل المستهلكين) في بعض جوانبه عن تمويل النفقات الإنتاجية والاستهلاكية لمنشآت الأعمال في تأثيره المباشر على الإنفاق الاستهلاكي ، ويتضمن التعجيل بالحصول على الموارد (نقدية أو عينية) لقاء التزام المستهلك بأن يرد هذه الموارد في وقت لاحق. ومن أكثر الأمثلة شيوعا: تمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي والسيارات. في الآونة الأخيرة نما حجم التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير وبات يؤثر على الاقتصاد السعودي ، مما يتطلب ضرورة مراجعة الواقع الحالي ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق طرفي عملية الاقتراض (المستهلك والمؤسسة المالية). تتناول هذه الدراسة تطور التمويل الاستهلاكي في المملكة وتقدير دالة الطلب على التمويل في مدينة جدة باستخدام بيانات مقطعية تم تجميعها بصورة عشوائية من أحياء مدينة جدة. وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب الاقتراض موجه لشراء السيارات، وتصل الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن شروط المؤسسات التمويلية المقرضة تحد من حجم التمويل الاستهلاكي، حيث تشير النتائج إلى انخفاض مرونتي الطلب الداخلية ومدة السداد، مما يتطلب ضرورة مراجعة الأسس التي يتم بناء عليها منح القروض .

النتائج :

كما ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إحصائيا فيما يلي:

1- تزايد القروض بغرض شراء سيارة للاستعمال الشخصي أو العائلي، مما يفسر تزايد الطلب على شراء السيارات، وما قد ينتج عنه من ازدحام الطرق وكثرة الحوادث والتلوث البيئي. لذا لابد من تقنين القروض بغرض شراء السيارات ودعم الاتجاهات الأخرى المنتجة.

2- انخفاض مرونة الطلب الداخلية للتمويل الشخصي (0.68). وقد يكون ذلك راجعا إلى شروط الاقتراض، مما يوضح عدم رغبة المستهلك في الاقتراض، حتى عندما يزداد دخله مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في هذه الشروط بما يكفل مصلحة الطرفين.

3- انخفاض مرونة تكلفة تمويل القروض الشخصية بدرجة كبيرة جدا 0.16 ويعكس ذلك ارتباط التكلفة بحجم الأموال ألمقترضة مما يتطلب ضرورة زيادة تكلفة التمويل للقروض كبيرة ألحجم والتي تتجاوز قيمتها متوسط قيمة القرض التقليدي الواحد (23000 ريال).

4- إن الطلب على التمويل بالنسبة لمدة السداد منخفض المرونة (0.8) مما يعكس إرتفاع تكلفة التمويل عند تمديد مدة السداد، مما يتطلب ضرورة مراجعة الأسس التي تم بناء عليها تقدير المؤسسات المالية لهذا البند.

المطلب الثاني : اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

تبين لنا ان موضوع قروض الاستهلاك قد كان محل اهتمام العديد من الباحثين ، حيث انجزت دراسات مختلفة فيه ،واتفقت دراستنا الحالية مع السابقة من حيث المضمون الذي يمنح من اجله هذا القرض كونه موجه للأفراد لكن اختلفت سواء من حيث طريقة المعالجة او من حيث الدراسة والعينة المدروسة ، لذا ستناول في هذا المطلب ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

من حيث الهدف:

- ان ما تميزت به هذه الدراسة هو محاولة الالمام بجميع الجوانب التي يمكن لقرض الاستهلاك ان يمنح من اجلها وتوضيح الاثر الذي سيخلقه لزيادة في الانتاج الوطني من خلال ارتفاع في مستوى الطلب عليه .

وهذا ما اهملته الدراسات السابقة.

من حيث العينة وطريقة المعالجة:

- تميزت الدراسة الحالية من خلال جمع المعلومات بالاعتماد على الاستبانة وذلك لمعرفة وجهة نظر المسؤولين ومختصين في مجال منح القروض الاستهلاكية ومدى تأثيرها في ترقية وزيادة في الانتاج الوطني ، بالإضافة الى تحليل النتائج المتحصل عليهاكما يوجد إختلاف من ناحية دراسة االعينة المتواجدة بولاية غرداية المثمثلة في بعض البنوك بالإضافة الى المديرية الولائية للتجارة كما أن فترة هده الدراسة حديثة نسبيا عن الدراسات السابقة وبالتالي هناك تغيير في القوانين والعادات و المستوى العيشي للافراد .

وهده أهم اوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة.

فالدراسة الاولى اقتصرت على الجانب الاسلامي فقط معتمدة على تصفح مذكرات ماجستير والاستنتاج والاستقراء في معالجتها للموضوع بولاية ورقلة .

اما الدراسة الثانية فقد حصر مجال استخدام القروض الاستهلاكية لاقتناء السيارات فقط معتمدا على وثائق من طرف البنك لتحليل اثر هذه القروض على البنوك بولاية ورقلة .

والدراسة الاخيرة فقد قامت بمعالجة الجانب السلبي لقروض الاستهلاك بالاعتماد على فئة معينة من المجتمع وبصفة عشوائية للوصول الى علاقة الدخل بالاستهلاك. وما يخلفه من اثار في المستقبل بالمملكة العربية السعودية .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على قروض الاستهلاك بهدف تشجيع الاستهلاك للمنتجات المحلية ، بغية تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري ، وهذا من خلال تعزيز قدراته التمويلية لاقتناء مستلزمات حياته اليومية من اجهزة كهر ومنزلية واثاث وسيارة .....الخ ، وكذلك اطلعنا على بعض الدراسات السابقة التي عالجت مثل هذا الموضوع ووجهة نظر كل واحدة منها ، غير ان هذا الامر لا يزال قيد قوانين لم تطبق بعد حتى يتم تحديد قائمة المنتوجات التي سيمنح من اجلها القرض .

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية

تمهيد :

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية حول الاطار النظري لقروض الاستهلاك و الدور الذي تلعبه في ترقية المنتوج الوطني؛ سنحاول إسقاط تلك المضامين على الواقع بولاية غرداية لتكون حقلا لدراستنا التطبيقية؛ ولغرض البحث والتحليل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي :

- **المبحث الأول : الطريقة و أدوات الدراسة**
- **المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها**

المبحث الأول :

يتناول هذا المبحث أهم الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة الميدانية وتشمل (مجتمع وعينة الدراسة ؛ الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ؛...)

المطلب الأول : التعريف مجتمع وعينة الدراسة .

الفرع الاول : طريقة الدراسة

– مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بعض موظفي البنك الوطني الجزائري و بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالإضافة الى المديرية الولائية للتجارة بولاية غارداية ، حيث تم توزيع 50 استمارة ، ونسجل الصعوبة الكبيرة التي تلقيناها في استرجاع الاستمارات ، و صعوبة تجاوب المستجوبين. والجدول التالي يوضح الاستبيانات الموزعة، المسترجعة، غير المسترجعة.

الجدول رقم (2- 1) : يوضح الاستبيانات الموزعة والمسترجعة وغير المسترجعة في الدراسة

الاستبيانات / البيانات	الموزعة	المسترجعة	الغير مسترجعة
العدد	50	40	10
النسبة	%100	%90	%10

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في

– المتغير التابع : الذي يمثل في ترقية المنتوج الوطني .

– والمتغير المستقل : المتمثل القروض الاستهلاكية .

شكل رقم(2-2) : يوضح متغيرات الدراسة .

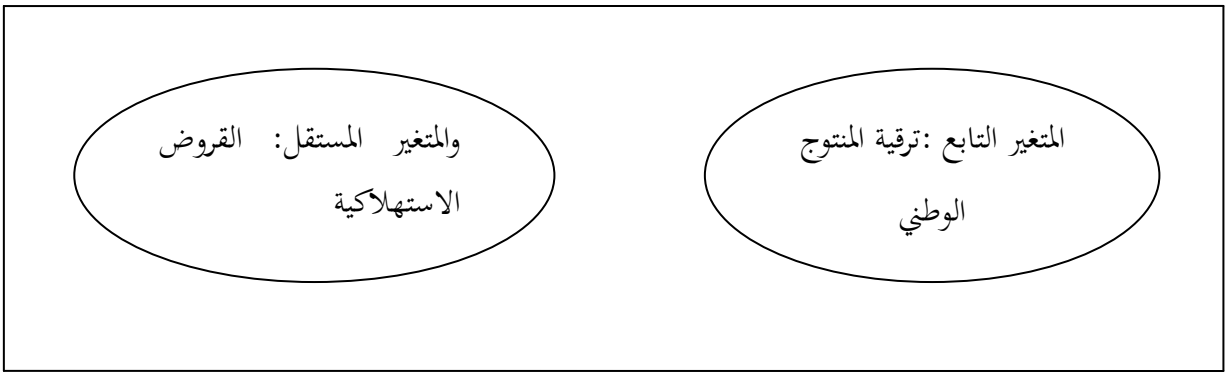

من اعداد الطالبة

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

الفرع الاول : الأدوات الإحصائية المستخدمة

من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان ؛ تمت تفريغ البيانات في (EXCEL) والاستعانة ببرنامج SPSSالنسخة (20) ؛ وتم استخدام الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية :

1- **النسب المئوية** : استخدمت لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية .

2- **الوسط الحسابي** : أستخدم لقياس متوسط إجابات أفراد على فقرات الاستبانة .

3- **الانحراف المعياري** : أستخدم لقياس مستوى التشتت في إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة .

4- **معامل كرو نباخ آلفا (Cronbach's Alpha)** : لقياس مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة في مقدرتها على تقديم نتائج متوافقة لردود المستجيبين اتجاه أسئلة الاستبانة.

الفرع الثاني : الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

في موضوع بحثنا هذا سيتم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات قصد جمع بيانات جديدة واستخدامها في التحليل ، و و فيما يلي توضيح ذلك :

1- **الاستبيان** : لقد تم اعتماد الاستبيان في هذه الدراسة ، لتحديد الدور الذي تلعبه قروض الاستهلاك في تمويل مؤسسات لترقية الانتاج الوطني ومساهمتها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد باقتناء سلع ومنتجات محلية من خلال آراء فئة الاطارات ورؤساء المصالح بصفتهم على علم وإطلاع في الميدان والأدوات والتقنيات المتبعة فيها، وتضمن الاستبيان الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول** : ويتعلق بالمعلومات العامة لعينة الموظفين مثل : الجنس ؛السن ؛ المستوى التعليمي ؛ الاطار الوظيفي ؛ الخبرة في العمل، والهدف من هذه البيانات هو معرفة خصائص أفراد العينة .

-**الجزء الثاني** : ضم أسئلة حول مدى مساهمة قروض الاستهلاك في ترقية المنتوج الوطني و يضم أسئلة الاستبيان المتعلقة بفرضيات الدراسة أي بالفقرات التي تغطي متغيرات الدراسة والتي تتكون من محورين:

-**المحور الأول** : ضم أسئلة حول قروض الاستهلاك المتمثل في المجموعة الأولى و الأسئلة من (1-10).

-**المحور الثاني** : ضم أسئلة حول مساهمة قروض الاستهلاك في ترقية المنتوج الوطني والمتمثل في المجموعة الثانية و الأسئلة من (11 -21) .

- تم إعداد الأسئلة وفق لمقياس ليكرت الخماسي (LIKERT SCALE) (5درجات) ، و بما أن المقياس ترتيبي فقد أعطيت أرقام لدرجات مقياس ليكرت الخماسي تبدأ من 5 لدرجة موافق تماما وتنتهي ب 1 لدرجة غير موافق تماما بشكل تنازلي . وقد تم ضبط المتوسط المرجح بحساب طول الفئة و التي تساوي عدد المسافات الفاصلة بين الدرجات (أي 4) على عدد درجات المقياس (أي 5) وبالتالي :

طول الفئة هو 4 /5 =0.8 وبالتالي وزعت مجالات المتوسط كما هو موضح في الجدول (2- 1) ، وكان الشكل العام لمقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2- 3) : يوضح مقياس ليكرت الخماسي .

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجات	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(5- 4.20)	(3.4 -4.19)	(2.60-3.39)	(1.8-2.59)	(1-1.79)

المصدر : من إعداد الطالبة .

2- **المقابلة** : اعتمدنا في بحثنا على إجراء مقابلات مع بعض اطارات في البنوك وموظفين في المديرية الولائية للتجارة وهذا لتزود بالمعلومات الضرورية لموضوع بحثنا و كذا لمعرفة و طرح المحاور والعبارات اللازمة للاستبيان.

الفرع الثالث : صدق ثبات الاستبيان

اولا :صدق الاستبيان : يقصد بصدق الاستبيان أن الأسئلة تقيس فعلا ما وضعت له ، أي أنها تعكس الارتباط الشديد لأداة الدراسة بموضوع البحث وإشكالية . و لدراسة صدق أداة الدراسة استعملنا :

1- صدق المحكمين : وهذا لمعرفة الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرض الاستبيان على أستاذة متخصصين ثم إخراج الاستبيان في صورته النهائية بعد أخد بعين الاعتبار ما أبدوه من ملاحظات و نصائح.

2- صدق الاتساق الداخلي : و ذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة و الدرجة الكلية للمجال التابعة له .

3- ثبات أداة الدراسة : يعني ثبات أداة الدراسة استقرارها و عدم تناقضها مع نفسها، أي أنها تعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة.

وقد استخدمنا معامل كرو نباخ ألفا الذي تتراوح قيمته بين 0 و1 حيث كلما اقتربت قيمته من 1 كان الثبات مرتفعا ، و يظهر الجدول التالي نتائج تطبيق آلفا على جميع محاور الاستبانة.

الجدول رقم(2-3) : يوضح معاملات الثبات وصدق محاور الدراسة باستخدام طريقة كرو نباخ آلفا .

البيان	عدد الأسئلة	معامل آلفا
المحور الأول	10	0.503
المحور الثاني	11	0.590
معامل الصدق	21	0.759

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS .

يتبين من خلال هذا الجدول أن معامل الثبات الداخلي آلفا كرو نباخ لكل محور في الاستبانة تجاوز 0.503%، وبالنسبة لمعامل الثبات الداخلي للاستبانة فقد أخذ القيمة 0.590 %، في حين بلغ معامل الصدق 0.759 و هي نسبة مرتفعة مما يؤكد على ثبات محتوى محاور الاستبانة بمجملها.

المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها

سنعرض في هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان لغرض نفي أو إثبات الفرضيات من خلال الاستنتاجات الدراسة .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول : خصائص عينة الدراسة

قصد التعرف على خصائص عينة الأفراد المشاركين في الدراسة الميدانية ؛ حيث تمثلت عينة الدراسة في 40 فرد نوضح خصائصهم في الجدول التالي .

الجدول رقم (2-4) : يوضح خصائص عينة الدراسة .

البيان		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	23	%57.5
	أنثى	17	%42.5
السن	أقل من 25 سنة	8	%20
	من 26 إلى 35 سنة	13	% 32.5
	من 36 إلى 45 سنة	13	%32.5
	من 46 إلى 55سنة	2	%5
	56 سنة فأكثر	4	%10
المستوى التعليمي	ثانوي	5	%12.5
	ليسانس	21	%52.5
	ماجسير	10	%25
	اخرى	4	%10
المستوى الوظيفي	اطار مالي ومحاسبي	20	%50
	اطار اداري	11	%27.5
	اخرى	9	%22.5
سنوات الخبرة في العمل	أقل من 5 سنوات	17	%42.5
	من 6 إلى 10سنوات	9	%22.5
	من 11 إلى 15 سنوات	9	%22.5
	16 فأكثر	5	%12.5

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

سنتناول خصائص عينة الدراسة فتتمثل حسب ما توضحه الأشكال الموالية :

الشكل رقم (2-2) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى)

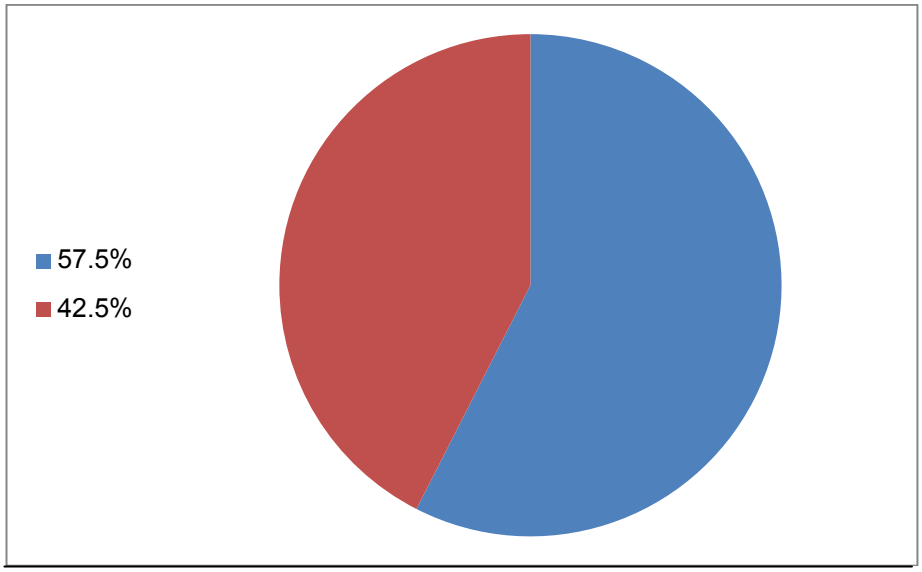

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

نلاحظ من خلال الشكل وكما توضحه نسب الجدول أعلاه أن نسبة الذكور في العينة تقدر ب 57.5% مرتفعة ؛ مقابل نسبة الإناث 42.2% و هذا رجع إلى طبيعة العمل ومتطلبات المهنة ومدى خبرتها . حيث يعتبر أن الاناث مستوى.

الشكل رقم (2-3) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن .

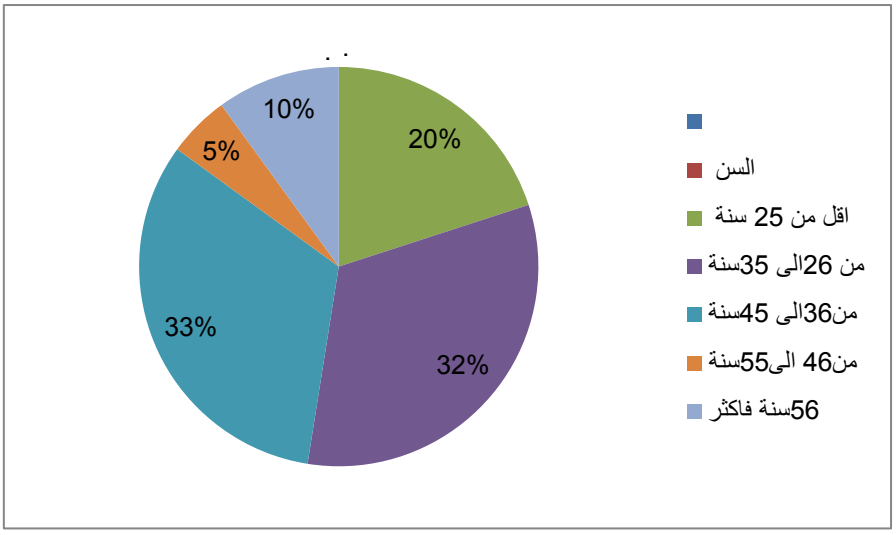

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

يظهر من الشكل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن نلاحظ أن فئة من "25-35 " و "36-45 " سنة تمثل أكبر نسبة من العينة بحوالي 32.5% ؛ وتليهما فئة اقل من25سنة بنسبة 20% ثم 56 سنة فاكثر بنسبة 10% واخر فئة 46- 55 بنسبة 5 % ؛ أي أن الفئة العمرية الأكثر تكررا في عينة دراستنا هي الفئة الفتية إضافة إلى كونها أكثر تمثيلا ؛ مما قد ينعكس إيجابيا على نتائج دراستنا بفضل حداثة تخرج بعضهم من الجامعات ؛ إضافة إلى ميلهم إلى إبداء الرأي الصريح مما يساهم في صحة نتائج الدراسة .

الشكل رقم (2-4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي .

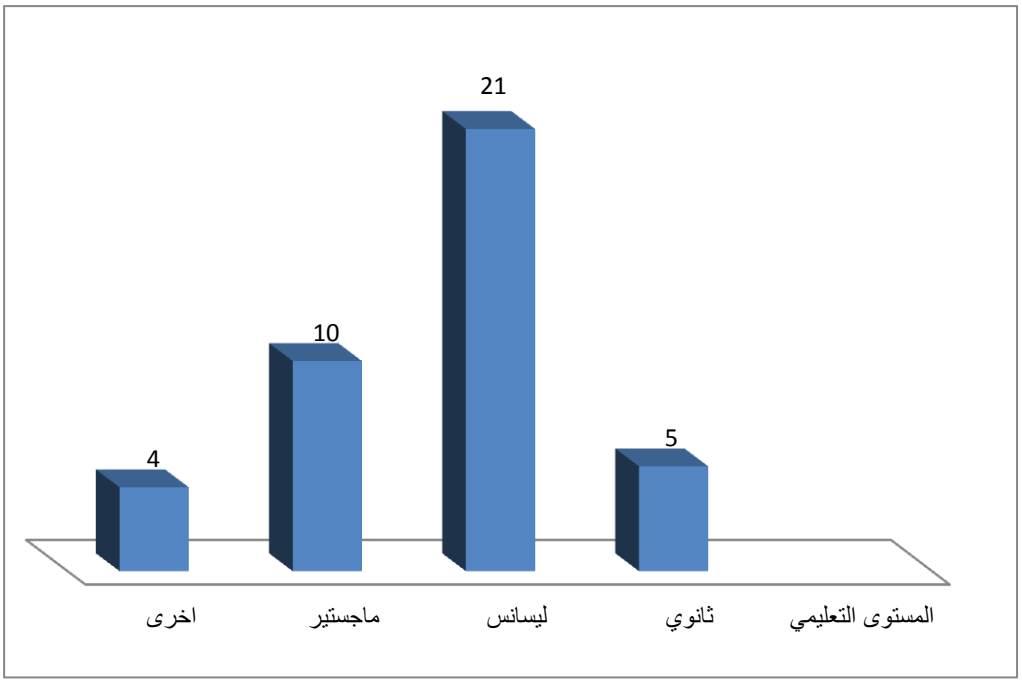

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن أكبر فئة من العينة متحصلين على شهادة جامعية ليسانس بنسبة 52.5 % وتليها فئة مستوى دراسات عليا (ماجستير) بنسبة 20 % ثم تليها المستوى الثانوي بنسبة 12.5% وفئة الاخرى بنسبة 10 % ، مما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية والمالية تلجأ إلى توظيف يد عاملة ذات مستوى تعليمي عالي.

الشكل رقم (2-5): يوضح توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي.

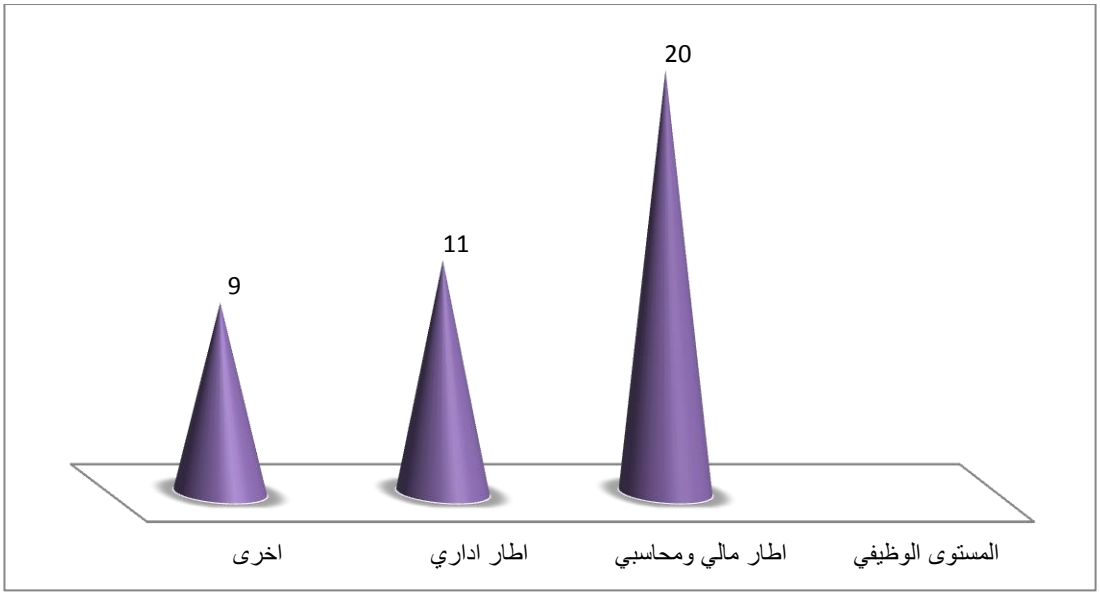

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أكبر نسبة من العينة تمثلت في اطار مالي ومحاسبي بنسبة 50 % ؛ ثم تليها فئة الادارة بنسبة 27.5 % ثم تليها اطارات اخرى بنسبة 22.5 % .ومنه نستنتج ان للمستوى الوظيفي دور فعال في اتخاذ قرارات تتعلق بمجال منح القروض الاستهلاكية .

الشكل رقم (2-6) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيرة الخبرة

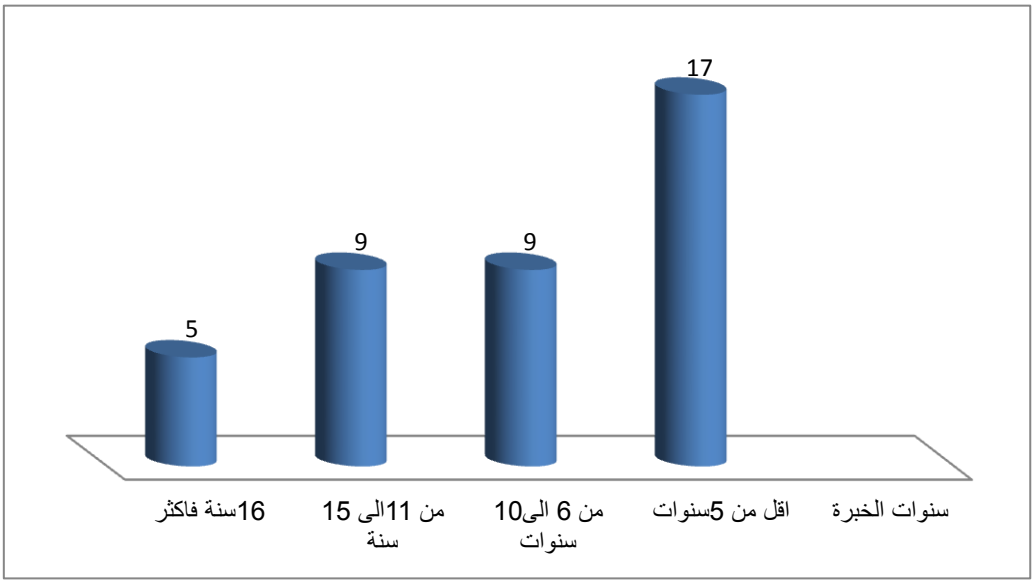

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel).

مثلت فئة أصحاب الخبرة اقل من 5 سنوات بنسبة 42.5 % ، ، وتليها فئتي من 6-10 و11-15 بنسبة كل واحدة تقدر ب 22.5 % مما يفيد في الإجابة على محاور الأسئلة الاستبيان التي تتطلب نوعا من المعرفة بالمؤسسة ؛ في حين مثلت الفئة 16 فأكثر نسبة 12.5 % مما يدل أن المؤسسات المالية والاقتصادية تعتمد على كفاءات ذات خبرة .

المطلب الثاني : تحليل نتائج محاور الاستبيان واختبار الفرضيات

سيتم عرض مختلف النتائج الخاصة بمحاور الاستبيان و تحليلها لتعرف على واقع تبني المؤسسة محل الدراسة لكل محور من هذه المحاور

الفرع الاول: نتائج المحور الأول .

جدول رقم (2-5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة نحو مدى مساهمة منح قرض الاستهلاك في ترقية المنتوج الوطني .

المحور	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
اولا : قروض الاستهلاك	1	تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء اجهزة منزلية	3.95	1.13	1	موافق
	2	تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء سلع معمرة (السيارات)	3.53	1.39	5	موافق
	3	تستخدم قروض الاستهلاك في زيادة المبيعات والايرادات	3.3	1.15	8	محايد
	4	تساهم قروض الاستهلاك في الحصول على المنتجات ذات نوعية احسن	3.38	1.07	7	محايد
	5	تساهم قروض الاستهلاك في تحسين القدرة الشرائية للأفراد	3.4	1.15	6	موافق
	6	تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء سلع كمالية	3.20	1.22	10	محايد
	7	تساهم قروض الاستهلاك في تحسين تنافسية المؤسسة	3.53	1.32	4	موافق
	8	توجه قروض الاستهلاك لذوي الدخل المتوسط	3.53	1.06	3	موافق

	9	تعتبر التكاليف التي يتحملها المقترض ثقيلة	3.80	0.91	2	**موافق**
	10	يؤدي منح القروض الاستهلاكية الى زيادة مديونية الجهة المانحة	3.28	1.28	9	**محايد**
		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	**3.66**	**0.406**	موافق	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS/20.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن الفقرة " تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء اجهزة منزلية " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.95 وبدرجة موافق لأن بواسطة قروض الاستهلاك تستطيع العائلات اقتناء مستلزماتها التي تعبر مكلفة بالنسبة لها .

و يلاحظ بالنسبة للفقرة " تستخدم قروض الاستهلاك في زيادة المبيعات والايرادات " التي احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.22 و بدرجة موافق ، مما يدل على مساهمة قروض الاستهلاك في زيادة المبيعات لتحقيق الأهداف المرجوة ،

و تليها الفقرات " تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء سلع معمرة (السيارات)" " توجه قروض الاستهلاك لذوي الدخل المتوسط " " تساهم قروض الاستهلاك في تحسين تنافسية المؤسسة " التي احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر ب 3.59 وبدرجة موافق مما يدل على أن قروض الاستهلاك تمنح لاقتناء سيارات قصد تسهيل امتلاك كل شخص وسيلة تنقل بطريقة أسهل و أسرع بالإضافة الى تقديم قرض الاستهلاك لفئة موظفة تستطيع ان ترجع اقساط القرض في المستقبل .

ثم تليها الفقرة " تساهم قروض الاستهلاك في تحسين القدرة الشرائية للأفراد " بمتوسط حسابي 3.4 وبدرجة موافق و يتضح من خلالها بأن قروض الاستهلاك ترفع من مستوى الرفاهية للأفراد وهذا باقتناء مستلزمات حياتهم اليومية ؛ ثم تليها الفقرة " تساهم قروض الاستهلاك في الحصول على المنتجات ذات نوعية احسن " بمتوسط حسابي 3.38 بدرجة محايد مما يدل على ان قروض الاستهلاك تمنح للأفراد لاقتناء ما يرغبون فيه من منتجات فقط ، ثم تليها الفقرة " تستخدم قروض الاستهلاك في زيادة المبيعات والايرادات " بمتوسط حسابي 3.3 وهي تشير إلى درجة محايد اي انه ليس بالضرورة الحصول على قرض استهلاكي لاقتناء ايرادات ، أما فيما يتعلق بالفقرة " يؤدي منح القروض الاستهلاكية الى زيادة مديونية الجهة المانحة " احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.29 و هي تشير إلى درجة محايد بمعنى قدرة الجهة المانحة على منح القروض ، واخيرا "تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء سلع كمالية " بمتوسط حسابي

3.20 بمعنى ان قروض الاستهلاك تمنح وفق شروط محددة لسلع باهظة الثمن مثلا لا يستطيع الفرد اقتنائها أنيا .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو اغلبية فقرات المحور الأول ، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغ 3.66 وهي تشير إلى درجة إجابة موافق ، والتي توضحها موافقة غالبية أفراد العينة بدرجات متقاربة و هذا ما يظهر في انحراف المعياري 0.406 ويتبين

وكخلاصة لما سبق يمكن الاجابة على الفرضية الفرعية الاولى للدراسة ايجابا ، اي لقروض الاستهلاك دور فعال في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الفرع الثاني : نتائج المحور الثاني

جدول رقم (2–6) :المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة

المحور	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
مساهمة القروض الاستهلاكية في ترقية المنتوج الوطني	11	تساهم قروض الاستهلاك في تحسين المستوى المعيشي للأفراد	3.38	1.25	6	محايد
	12	تقدم قروض الاستهلاك لمواجهة احتياجات الافراد	3.28	1.29	9	محايد
	13	تساعد قروض الاستهلاك في اقتناء سلع منتجة محليا	3.50	1.21	3	موافق
	14	يمكن الحصول على القروض الاستهلاكية بسهولة	3.10	1.12	10	محايد
	15	تتميز اجراءات الحصول على القروض الاستهلاكية بالسهولة	3	1.01	11	محايد
	16	تساعد قروض الاستهلاك على تخفيض حجم الواردات	3.33	1.16	7	محايد
	17	هناك مراقبة وضمان لكيفية سداد القروض الاستهلاكية	3.58	1.13	1	موافق
	18	تزيد التسهيلات الممنوحة من رفع في مستوى	3.50	1.19	2	موافق

	الانتاج الوطني					
19	زيادة المدة الممنوحة لاسترداد اقساط القرض	3.48	0.98	4	**موافق**	
20	تمنح قروض الاستهلاك لفئة محددة من المواطنين	3.33	1.20	8	**محايد**	
21	تهدف قروض الاستهلاك الى حماية الانتاج الوطني وترقية المؤسسات المنتجة	3.42	1.15	5	**موافق**	
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام		**3.53**	**0.359**	**موافق**		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS/20.

نلاحظ من خلال الجدول (2 –6) أن الفقرة " هناك مراقبة وضمان لكيفية سداد القروض الاستهلاكية " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.58 وبدرجة موافق مما يدل أنه يتم تحديد شروط معينة لطريقة تسديد القرض وتحديد دراسة مسبقة حول المقترض ، ويلاحظ بالنسبة للفقرتين " تزيد التسهيلات الممنوحة من رفع في مستوى الانتاج الوطني " " تساعد قروض الاستهلاك في اقتناء سلع منتجة محليا " والتي احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.50 و بدرجة موافق مما يدل أن المؤسسة الجزائرية تحتاج الى تمويل لرفع من مستوى انتاجها ، وتليها الفقرة " زيادة المدة الممنوحة لاسترداد اقساط القرض " بمتوسط حسابي 3.48 وبدرجة موافق و هذا يعني أن فتح المجال اكبر امام المقترض ليستفيد من قيمة القرض ، ثم تليها الفقرة " تهدف قروض الاستهلاك الى حماية الانتاج الوطني وترقية المؤسسات المنتجة " بمتوسط حسابي قدره 3.42 وهي تشير بدرجة موافق مما يدل أن الجزائر تسعى الى استعمال برامج تساعد على استهلاك المنتجات المحلية من خلال دعمها و تطويرها ومنها يمكن ان تحافظ على حماية منتجاتها المحلية ، وفيما يتعلق بباقي الفقرات فقدرت بمتوسطات حسابية مختلفة وتشير بدرجة محايد .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو اغلبية فقرات المحور االثاني ، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بلغ 3.53 وهي تشير إلى درجة إجابة موافق ، والتي توضحها موافقة غالبية أفراد العينة بدرجات متقاربة و هذا ما يظهر في انحراف المعياري 0.359 .

وكخلاصة لما سبق يمكن الاجابة على الفرضية الفرعية الثانية للدراسة ايجابا ، اي ان قروض الاستهلاك تساعد في اقتناء سلع منتجة محليا وفق اجراءات متفق عليها.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل المتمثل في الدراسة الميدانية تطبيق مضامين الدراسة النظرية على الواقع في مؤسسات مالية و تجارية بولاية غار داية ، حيث قسم هذا الفصل الى مبحثين اذ تضمن المبحث الاول الطريقة و الادوات المستعملة في الدراسة واشار المبحث الثاني الى عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها ، وقد تم استخدام منهجين وذلك تحقيقا للتكامل بينهما المنهج الكمي الذي (أداته الاستبيان) و الكيفي (اداته المقابلة) وقد كانت كل نتائج الاستبيان ايجابية وهذا ما يؤكد لنا وضوح دور قروض الاستهلاكية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و كذلك زيادة في الانتاج المحلي من خلال طلب المستهلكين على منتج ما وقدرتهم على اقتنائها على الرغم من ارتفاع قيمتها .

خاتمة

يعتبر موضوع قروض الاستهلاك من المواضيع التي دخلت الساحة المصرفية في الاونة الاخيرة فالجزائر عملت بالقروض الاستهلاكية حين تبنت اقتصاد السوق كنمط جديد لتسيير الاقتصاد وهذا بهدف تشجيع الاستهلاك للمنتجات المحلية و من ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام ، بغية تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري و هذا لتمويل قدراته التمويلية لاقتناء مستلزمات حياته .

و قد استهدف الجزء التطبيقي من البحث تسليط الضوء على مجالات استخدام قروض الاستهلاك ومدى مساهمته في رفع من مستوى الانتاج المحلي وكذا منح تسهيلات لاقتناء السلع وهذا ببعض الوكالات المصرفية بولاية غار داية وذلك من اجل الكشف عن الانعكاسات الحقيقية لدور قروض الاستهلاكية في ترقية الانتاج المحلي و مدى تاثيره عليها .

و فيما يلي نستعرض النتائج التي توصلنا اليها من خلال البحث ونقترح بعض التوصيات و افاق الدراسات و ابحاث مستقبلية .

لقد افضت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- إن العمل بقروض الاستهلاك في الجزائر ، له انعكاسات تفيد المقترضين والاقتصاد المحلي. ولعل من الواضح أن هناك عدة استخدامات للتمويل الاستهلاكي، من أهمها القدرة على شراء سلعة لا يتوفر المال اللازم لشرائها حاليا، خاصة إذا كانت تلك السلعة معمرة بحيث يستفيد المستهلك منها فورا، بدلا من الانتظار حتى يتمكن من ادخار المبلغ اللازم للشراء، فضلا عن تجنب المستهلك لتكاليف استخدام الخدمة مثل شراء السيارة .
- اعادة تنشيط المؤسسة الجزائرية (الانتاجية) بتشجيع الاقبال على سلعها و هدف من ذلك تنميتها و ارجاعها لتوازنها (المالي و التشغيلي) .
- حماية الانتاج الوطني من خلال اقتناء الافراد منتجات محلية دون اللجوء الى السلع المستوردة .
- التقليل من حجم الواردات وبالتالي اعادة توازن في الميزان التجاري.

- **وقد تم التوصل من خلال الدراسة الى النتائج التطبيقية كالاتي :**
- **– بالنسبة للفرضية الفرعية الاولى** : " قروض الاستهلاك هي منتج بنكي يمنح للأفراد بغرض اقتناء مواد استهلاكية " تم التحقق من هذه الفرضية ايجابا اي ان الفرضية صحيحة كون ان لقروض الاستهلاك دور في تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تسهيل عملية اقتناء احتياجاتهم الضرورية .
- – **بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية** :" تمنح قروض الاستهلاك وفق شروط معينة لتساهم في رفع مستوى الانتاج المحلي "
- تم التحقق من هذه الفرضية ايجابا اي انه لابد من وضع اتفاقيات مسبقة لمنح هذا النوع من القروض كونه موجه للاستهلاك كما انه يمنح لا قتناء سلع محلية وهذا سيساهم في زيادة انتاجية المؤسسات الوطنية .
- **– بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة** : " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين قروض الاستهلاك وترقية المنتوج الوطني "
- حيث تم التحقق من هذه الفرضية ايجابا اي ربط العلاقة بين الفرضيتين السابقتين حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحورين الى 3.42 و هي تشير لدرجة موافق مما يدل على هناك علاقة طردية بين منح قروض الاستهلاك و ترقية المنتوج الوطني .
- **بالنسبة للفرضية الرئيسية** : " توجد علاقة ايجابية بين تقديم قروض الاستهلاك للأفراد و زيادة في الطلب على المنتوج الوطني " تم اثباتها ايجابا كون ان السلطات ستطبق احكاما مختلفة لتثبيت العلاقة بين هذا القرض ونوع المنتج الذي سيمنح من اجله .

وتوصي هذه الدراسة في ضوء نتائجها بما يلي :

_ أن هناك جانب سلبي لتزايد التمويل الاستهلاكي، حيث إن استمرار نمو هذا التمويل بشكل كبير، قد يجعل المستهلكين غير قادرين على الوفاء بعبء خدمة الدين الاستهلاكي مستقبلا، مما يؤثر على الانفاق الاستهلاكي ومن ثم نمو الناتج المحلي. وقد يستخدم بعض المستهلكين أصولهم لسداد عبء الدين .

_ إن الطلب على التمويل بالنسبة لمدة السداد منخفض مما يعكس ارتفاع تكلفة التمويل عند تمديد مدة السداد، مما يتطلب ضرورة مراجعة الأسس .

- ضرورة حرص الحكومة على تنفيذ البنود التي نصت على منح قروض الاستهلاك للمنتجات الوطنية حرفيا وتدعيمها بإجراءات تشريعية أخرى وذلك بمنعها على المنتجات الاجنبية ، بالشكل الذي يضع حدا نهائيا لنزيف الثروة الوطنية والادخار الوطني نحو الخارج لدعم اقتصاديات الدول الاخرى .

آفاق البحث :

يمكن القول ان مجال الدراسة يبقى مفتوحا على كافة الباحثين للإسهام اكثر في الدراسة ، لذلك يمكن ان نقترح بعض الاشكاليات علها تشكل مواضيع بحث مستقبلا:

_ مصادر التمويل الاستهلاكي في الجزائر

_ علاقة القروض الاستهلاكية بالطلب على المنتجات المحلية .

_ القروض الاستهلاكية وتقييم شروطها في البنوك التجارية .

_ دراسة العلاقة بين قروض الاستهلاك والانتاج الوطني والاجور.

مما سبق يتضح أن هنالك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية، حول الإنفاق الاستهلاكي وخاصة فيما يتعلق بعبء الدين الاستهلاكي وقدرة المستهلكين على السداد .

المراجع

المراجع

1- الكتب :

1- عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة وعملياتها واداراتها ، دار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2000 .

2- محمد سعيد وانور السلطان ، ادارة البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005

3 - هيل عجمي ورمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009،

4 - عبد الغفار حنفي و عبد السلام ابو قحف ، ادارة البنوك و تطبيقاتها ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الاولى ن الاسكندرية ، 1996.

5- عدنان تايه النعيمي ، ادارة الائتمان (منظور شمولي) ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009

6- علي كنعان ،الاستهلاك والتنمية ،جمعية العلوم الاقتصادية ، ب ط ،سوريا، ب س

2- مذكرات :

- عطاالله ياسين ، اثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2011.

- مراح سليم ، الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات و اثره على البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، كلية علوم اقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، ورقلة ، 2011

- محمد نجيب الغزالي خياط ، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي ، دراسة اقتصادية قياسية ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة عبد العزيز – جدة – المملكة العربية السعودية ، 2005 .

3- مواقع انترنت :

- ar.wikipedia.org/w

http://www.blog.saeeed.com/2011/06/protection-emprunteur-taux--interet

.- https://fbcdn-sphotos-g-a.akamaihd.net/hphotos-ak-xtf1/v/t1

الملاحق

ملحق رقم (1):

جامعة غرداية

كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ماستر مالية وبنوك

استمـــــارة استبيـــان

اختي/اخي المستجيب(ة) . السلام عليكـــم ورحمـة الله تعالـــى وبركاتـــه.

تحية طيبة وبعد ....

في إطار إعداد مذكرة تخرج من ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية تخصص مالية وبنوك ، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان حيث أننا نحتاج لجمع المعلومات المطلوبة التي تساعد في إتمام هذا البحث، نرجو التكرم بالإجابة قدر الإمكان عن الاستبيان المرفق بكل صراحة علما أن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

ملاحظة :(تكون الإجابة بوضع العلامة(x) في المكان المناسب)

" تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والشكر على المساعدة "

تحت إشراف الدكتور : مصيطفى عبد اللطيف **من اعداد الطالبة : صباح نجاة**

الجزء الأول : معلومـات عامــة.

1- الجنس : ذكــر ☐ انثــى ☐

2- الســن : أقل مـن 25 سنـة ☐ 26 – 35 سنـة ☐ 36 – 45 سنـة ☐ 46 - 55 سنـة ☐ 56سنــة فـأكثر ☐

3- المستوى التعليمي : ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ اخرى حددها ☐

4- الاطار الوظيفي : اطار مالي ومحاسبي ☐ اطار اداري ☐ اخرى حددها ☐

5- الخبرة : اقل من 5 سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐

الجزء الثانـــي : اسئلة حول مدى مساهمة قروض الاستهلاك في ترقية المنتوج الوطني :

المحاور	الرقم	الفقرات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
أولا: القروض الاستهلاكية	1	تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء اجهزة منزلية					
	2	تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء سلع معمرة (السيارات)					
	3	تستخدم قروض الاستهلاك في زيادة المبيعات والايرادات					
	4	تساهم قروض الاستهلاك في الحصول على المنتجات ذات نوعية احسن					
	5	نساهم قروض الاستهلاك في تحسين القدرة الشرائية للافراد					
	6	تستخدم قروض الاستهلاك لاقتناء سلع كمالية					
	7	تساهم قروض الاستهلاك في تحسين تنافسية المؤسسة					
	8	توجه قروض الاستهلاك لذوي الدخل المتوسط					
	9	تعتبر التكاليف التي يتحملها المقترض ثقيلة					
	10	يؤدي منح القروض الاستهلاكية الى زيادة مديونية الجهة المانحة					

ثانيا: مساهمة القروض الاستهلاكية في ترقية المنتوج الوطني	1	تساهم قروض الاستهلاك في تحسين المستوى المعيشي للافراد						
	2	تقدم قروض الاستهلاك لمواجهة احتياجات الافراد						
	3	تساعد قروض الاستهلاك في اقتناء سلع منتجة محليا						
	4	يمكن الحصول على القروض الاستهلاكية بسهولة						
	5	تتميز اجراءات الحصول على القروض الاستهلاكية بالسهولة						
	6	تساعد قروض الاستهلاك على تخفيض حجم الواردات						
	7	هناك مراقبة وضمان لكيفية سداد القروض الاستهلاكية						
	8	تزيد التسهيلات الممنوحة من رفع في مستوى الانتاج الوطني						
	9	زيادة المدة الممنوحة لاسترداد اقساط القرض						
	10	تمنح قروض الاستهلاك لفئة محددة من المواطنين						
	11	تهدف قروض الاستهلاك الى حماية الانتاج الوطني وترقية المؤسسات المنتجة						

نشكركم على مساعدتكم لنا في إتمام هده الدراسة

ملحق رقم (2) : الاساتذة المحكمين للاستبيان

الاستاذ	الدرجة	الجامعة
مصيطفى عبد اللطيف	محاضر – أ –	غار داية
بخاري عبد االحميد	محاضر – أ –	غار داية

ملحق رقم (3) : نتائج تحليل برنامج SPSS 20

.

Statistiques

		الجنس	السن
N	Valide	40	40
	Manquante	0	0

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	23	57,5	57,5	57,5
	أنثى	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من أقل 25	8	20,0	20,0	20,0
	26-35	13	32,5	32,5	52,5
	36-45	13	32,5	32,5	85,0
	46-55	2	5,0	5,0	90,0
	56 سنة فأكثر	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

التعليمي_المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	5	12,5	12,5	12,5
	ليسانس	21	52,5	52,5	65,0
	ماجستير	10	25,0	25,0	90,0
	اخرى حددها	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الوظيفي_الاطار

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	المالي اطار والمحاسبي	20	50,0	50,0	50,0
	الاداري اطار	11	27,5	27,5	77,5
	حددها اخرى	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من خمس سنوات	17	42,5	42,5	42,5
	6-10	9	22,5	22,5	65,0
	11-15	9	22,5	22,5	87,5
	16سنة فاكثر.	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	